برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ١٩/٥/٢٠٠٠

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2000/4/1
3 April 2000
ORIGINAL: FRENCH

مخطط الاستراتيجية القطرية – الكاميرون ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧

الموجز

تصنف الكاميرون ضمن فئة أقل البلدان نموا وفئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، حيث يصل متوسط دخل الفرد إلى نحو ٦٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنويا. ويقدر عدد سكان البلد بحوالي ١٤,١ مليون نسمة، في حين يصل معدل زيادة السكان إلى ٢,٨ في المائة سنويا. وبحسب مؤشر التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، احتلت الكاميرون المرتبة الثانية والثلاثين بعد المائة من بين ١٧٤ بلدا كانت موضوع الدراسة في عام ١٩٩٨. ويشير التقرير حول التنمية البشرية أجرى عام ١٩٩٨ إلى أن ٨٤ في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية وأن ٦٤ في المائة من سكان الريف من الفقراء. ويرتفع مؤشر الفقر كلما ابتعدنا من المناطق الساحلية واتجهنا ناحية الشمال. ويصل معدل الوفيات بين الأطفال (من ذائي مع الزيادة السكانية. ناوتقل مؤشر تلبية اللف حالة، في حين يبلغ مؤشر الأمن الغذائي الأسري ٧٩,٤.

ومع الأخذ في الاعتبار أولويات واستراتيجيات الحكومة وبرامج باقي الشركاء لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ستركز بصفة خاصة أنشطة **البرنامج** المنفذة في المستقبل في الكاميرون على أشد المناطق فقرا المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي، وسوف تنحصر في قطاعين: التعليم الأساسي والتنمية الريفية. ومن الضروري أن يلبى المشروع القادم الطلبات المتزايدة على التعليم في محافظات أدموا ومحافظات الشرق والشمال وأقصى الشمال . كما أنه سيساهم في عمليات الأمن الغذائي في محافظتي الشمال وأقصى الشمال. وطبقا لقرار **المجلس التنفيذي** ١٩٩٩/م ت-س/٢، تتركز أنشطة **البرنامج** الإنمائية على خمسة أهداف. وسيقتصر تركيز المشروع القادم **للبرنامج** في الكاميرون على ثلاثة منها:

تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم ؛

تمكين الأسر الفقيرة من إقامة الأصول والمحافظة عليها؛

تمكين الأسر الفقيرة التي تعتمد في أمنها الغذائي على الموارد الطبيعية المتدهورة من إيجاد سبل أخرى أكثر استدامة للمعيشة.

وسينتفع من معونة **البرنامج** الأطفال (الفتيات والصبيان) في المناطق المحرومة ذات الأمن الغذائي الهش، وصغار المزارعين، ولاسيما النساء في المناطق الريفية الواقعة في الجزء الشمالي من البلد.

وسيمتد البرنامج القطري على الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ كي يتسق مع **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**، ويتوافق مع برمجة المؤسسات الأخرى التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة**. وبذلك ستبدأ الأنشطة في ميدان الأمن الغذائي، كأعمال التخزين القروي وتنظيم الشبكات المائية الزراعية، قبل الانتهاء من صياغة البرنامج القطري، بحيث يستند التقدير المسبق للاحتياجات على جدوى فنية وعلى قدرة استيعابية سبق قياسهما بالفعل.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA):	محمد الزجاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق عمليات الكاميرون (OSA):	S. Ouane	رقم الهاتف: 0665132379

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

انعدام الأمن الغذائي، الفقر والجوع

السياق الاقتصادي والاجتماعي

١- خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥، تمتعت الكاميرون بفترة من النمو السريع بسبب تزايد أحجام الصادرات الزراعية والموارد النفطية، ولكن، ابتداء من عام ١٩٨٥، عانى البلد من فترة من الانحسار الشديد في النشاط الاقتصادي اتسمت بانخفاض حصيلة الموارد النفطية وتدهور أسعار المنتجات الأساسية. وفيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٦,٣ في المائة سنويا. وابتداء من عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، تأكدت الانتعاشة مع بدء الخروج من فترة الكساد الاقتصادي، حيث وصلت نسب النمو الإيجابية إلى حوالي ٥ في المائة. إلا أن هذا الانتعاش لم تنعكس آثاره بعد على ظروف معيشة أهالي الكاميرون، على نحو ملحوظ.

٢- وكان من نتائج حدة الأزمة الاقتصادية وتخلى الدولة عن التزاماتها، التدهور الشديد للخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة والتي كان من بين مظاهرها المثيرة للقلق انعدام التردد إلى المدارس، وانخفاض الاعتمادات العامة المخصصة للتعليم بشكل ملحوظ من ٨٦,٨٠ مليار فرنك أفريقي في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ إلى ٥٥,٩٦ مليار فرنك أفريقي في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. ويتضح من إحصائيات وزارة التعليم، أن النسبة العامة للتردد إلى المدارس انخفضت من ٦٧,٨ إلى ٥٨,٩ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤. وكانت نسبة تردد الأطفال ما بين سن ٦ سنوات و ١٤ سنة، في عام ١٩٩٦، تزيد على ٧٦ في المائة. ألا أن هذه البيانات لا تعكس تماما التباين الكبير بين مختلف المناطق الجغرافية.

٣- أما نسب التردد على المدارس في أشد محافظات البلد فقرا ، فقد وصلت إلى أدنى حدودها. وبلغت آخر النسب القائمة ٦٢ في المائة في محافظات أدموا، و٥٠ في المائة في محافظات الشمال، و٣٣ في المائة في محافظات الشرق وأقصى الشمال. أما معدلات قيد الفتيات في المدارس فكانت ٣٨,٨ في المائة في أدموا، و ٣٢,٥ في المائة في الشمال، و٣١ في المائة في أقصى الشمال، و٣١ في المائة في الشرق. وتعذر التعليم على غالبية الأسر الفقيرة المقيمة في هذه المحافظات بسبب عدم قدرتها على تحمل مصروفات الدراسة وضرورة الإبقاء على الأطفال، ولا سيما الفتيات، للعمل في الحقول أو في البيت. ومن ناحية أخرى، تبدو مظاهر التعب واضحة تماما على التلاميذ نتيجة لعدم تناولهم لأي طعام أو وجبات خفيفة أثناء النهار.

٤- حالة الفقر التي تعاني منها المرأة في الكاميرون تبدو واضحة تماما بسبب الميز الملحوظ بين الرجال والنساء في كل ما يتصل بالصحة، والتغذية، والتعليم، والعمالة، والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** تقرير حول التنمية البشرية في الكاميرون، ١٩٩٨). ولكن بالرغم من ضعف مستوى تعليم المرأة الكاميرونية، إلا أن حضورها يبدو بارزا في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. فهي تعمل في ظروف صعبة للغاية وتواجه عقبات ضخمة للتمكن من الانتفاع بوسائل الإنتاج الرئيسية، ولا سيما الأرض والائتمان. وتشارك المرأة بإيجابية في الزراعة المعيشية ولكنها تصطدم بمشكلات الملكية العقارية بالإضافة إلى ضعف الأجر الذي تحصل عليه مقابل عملها.

٥- انخفضت معدلات سوء التغذية المزمن في جميع المحافظات ولكن بنسب أقل في محافظات أدمـــوا، والشـــمال، وأقصى الشمال، والشرق. ويعانى السكان أيضا من الأمراض الناجمة عن الافتقار إلى المغذيات الدقيقة (الحديد واليود) والتي تؤثر في المقام الأول على الأطفال والنساء في الأسر ذات الدخل المتدني. وقد أثبت الدراسات أن مرض تضخم الغدة الدرقية من الأمراض المستوطنة في الجزء الشرقي من البلد، وفي الجنوب الغربي، وأدموا، وفي الغرب وأقصى الشمال. وتتضح هذه المشكلات في أغلب الحالات بين أفقر الفئات الاجتماعية.

سمات الأمن الغذائي في الكاميرون

٦- تبدو حصيلة الإنتاج الغذائي الوطني من الحبوب متوازنة ولكن ما زال الأمن الغذائي هشـــا. وخـــلال الســـنوات الأخيرة لم يتسق الإنتاج الغذائي مع الزيادة السكانية. وانتقل مؤشر تلبية الاحتياجات الغذائية من ٩٩ في عـــام ١٩٨٢ إلى ٧٨ في عام ١٩٩٤. ويبدو أن هذا المؤشر تحسن في أعقاب تخفيض قيمة العملة الذي صاحبته انتعاشة نسبية فـــي المنتجات الغذائية وانخفاض في حجم الأغذية المستوردة. ويعتبر الفقر السبب الرئيسي في انعدام الأمن الغذائي الـــذي ينتشر في محافظات الشمال وأقصى الشمال المعرضة للتقلبات المناخية ولهجمات الكائنات المفترسة للزراعات، والتـــي تحتاج بالضرورة في العديد من الحالات إلى معونة غذائية عاجلة، ولا سيما خلال الفترات الأخـــيرة الواقعـــة بيـــن المواسم الزراعية (أبريل/نيسان- يوليو/تموز) في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

٧- انخفض حجم الطاقات المتوافرة على مستوى البلد ككل من ٣٤٠ ٢ من السعرات للفرد الواحد يوميا فيما بيـــن عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨١ إلى ١٤٠ ٢ من السعرات في الفترة من عام ١٩٩٥ وإلى عام ١٩٩٧. وتخفي هذه الأرقـــام التباين الضخم بين المناطق وبين مختلف المجموعات السكانية. ويتضح من دراســـة شـــملت جميـــع المحافظـــات، أن خطورة انعدام الأمن الغذائي تختلف مستوياتها تبعا للمناطق الزراعية البيئية من ناحية، وتبعا للمجموعات الاجتماعيـــة المعنية من ناحية أخرى. وينتشر انعدام الأمن الغذائي في الكاميرون وفقا للتقسيم التالي:

مناطق ريفية معرضة لأشد المخاطر ذات العجز الغذائي المزمن. وتشمل المناطق السهلية والسودانية التي تتسم: (١) بعجز في الموارد المائية، بل وإلى موجات من الجفاف شديدة الخطـــورة؛ (٢) بمعـــدات إنتاجيـــة بدائيـــة وبضعف المستوى المهني للمنتجين؛ (٣) بالافتقار إلى المدخلات الزراعيـــة وبـــهجمات الكائنـــات المفترســـة للزراعات المتكررة (الحشرات، والطيور، والنباتات الطفيلية)؛ (٤) بعدم التحكم في المياه، وبضعـــف مســـتوى خصوبة التربة واستغلالها المفرط. وطبقا **لمنظمة الأغذية والزراعة**، تتراوح نسبة تلبية الاحتياجات الغذائية فـــي هذه المناطق ما بين ٢٥ و٨٥ في المائة. وفي دراسة أجراها مكتب البحوث العلمية والتقنية لما وراء البحار فـــي عام ١٩٩٥ يتراوح متوسط العجز السنوي في الحبوب ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ كيلو غرام للأســـرة الواحـــدة فـــي السنوات العادية في بعض المناطق. (مايو-داناي، وجبال مندرا، ولوجون، وشارى).

المناطق الريفية المعرضة لمخاطر معتدلة ذات العجز الغذائي (الكمي والنوعي) العارض. وتشمل هذه المناطق كل الجزء الجنوبي من البلد: (١) منطقة الهضاب المرتفعة الفرعية الغربية حيث تصل نسبة تلبية الاحتياجـــات الغذائية إلى نحو ١٠٠ في المائة ، بالرغم من أن الأمن الغذائي فيها مهدد بأخطار جسيمة بسبب ضيق مســـاحة الأراضي واستغلالها المفرط فضلا عن تدهور الموارد العقارية؛ (٢) منطقة الغابات الرطبة الفرعية ذات نظـام أحادي وثنائي لمعدلات هطول الأمطار. وتتراوح نسبة تلبية الاحتياجات الغذائية فيها مـــا بيـــن ٩٠ و٩٥ فـــي

المائة. وترجع المخاطر المحددة التي تتهدد الأمن الغذائي إلى ضعف الإنتاجية، وإلى عدم استقرار أساليب صيانة المنتجات، وإلى افتقار الوجبة الغذائية للبروتينيات وللأملاح المعدنية التي لا غنى عنها.

المراكز الحضرية حيث تعيش المجموعات الاجتماعية المعرضة للمخاطر من حيث العجز الغذائي ولا سيما بسبب عدم إمكانية الحصول على التغذية الملائمة لأسباب مالية. ويعاني فقراء المدن أكثر من غيرهم من الصعوبات الموسمية التي تعترض الإمدادات الغذائية.

سمات الفقر

٨- في التقرير العالمي حول التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (إصدار عام ١٩٩٨) يوضح مؤشر الفقر إلي أن حوالي ثلث سكان الكاميرون يعانون من الأشكال الأساسية الثلاثة للإملاق والتي تتمثل في معدلات طبيعية للحياة، والمعرفة، والظروف المعيشة اللائقة. وتحتل الكاميرون حاليا المرتبة الثانية والثلاثين بعد المائة من بين البلدان التي تم تحديدها وعددها ١٧٤ بلدا، في حين أنها كانت تحتل المرتبة الرابعة والعشرين بعد المائة في عام ١٩٩٤، مما يدل على تزايد حدة الفقر فيها. وقد تأكد الاتجاه إلى تحسن الظروف المالية الذي بدأ في عام ١٩٩٨ إلا أن آثاره على المؤشرات التي تم جمعها خلال المسح الكاميروني للأسر في عام ١٩٩٦ والتي حددت سمات الفقر في البلد، لم تتضح بعد.

٩- والفقر في الكاميرون ينحصر، في المقام الأول، في الريف (٨٤ في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية و٦٤ في المائة من سكان الريف من الفقراء). ويدل مؤشر الفقر الذي جرى قياسه لكل منطقة أن الفقر يغلب أكثر فأكثر عند ترك المناطق الساحلية والتوغل شمالا. وهو يقل عن ٢٥ في المائة في المناطق الحضرية الواقعة في الجنوب الغربي ولكنه يزيد على ٥٠ في المائة في المناطق الريفية في محافظات الشمال وأقصى الشمال.

١٠- وعلى أساس المؤشرات الاجتماعية المتاحة (المسكن، والتعليم، والتغذية)، تبلغ نسبة الفقر أقصاها في المناطق الحراجية قليلة السكان (الجنوب والشرق)، غير أن العدد الأكبر من الفقراء يعيش في المناطق كثيفة السكان الواقعة في الشمال وفي أقصى الشمال. أما تأثير الفقر على المناطق الساحلية وعلى المناطق الواقعة حول أدموا ومحافظات الشمال الغربي، والغرب، والجنوب الغربي، فهو لا يذكر.

١١- يرتبط الفقر في الوسط الزراعي بضعف إنتاجية العمل وبخصوبة الأرض المحدودة. ويقدر نصيب الزراعة والغابات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٢ في المائة بالرغم من أن هذه القطاعات توفر العمالة لحوالي ٧٠ في المائة من السكان. وتمارس غالبية السكان، ولاسيما أشدها فقرا، أساليب مكثفة للزرع على أراض تقل مساحتها عن هكتارين، مع اصطدامها بعوائق خطيرة في مجالات التكنولوجيا، والائتمان، والبنيات الأساسية.

أولويات وسياسات الحكومة في مجال مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

١٢- التزمت الحكومة في بيان عن التوجه الاستراتيجي، صدر في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٨، بمقاومة الفقر. ويندرج هذا الإعلان في إطار البرمجة الاقتصادية والمالية للحكومة للفترة من ١/٧/ ١٩٩٨ إلى ٣٠/٦/٢٠٠١.

والهدف المعلن لهذا البيان هو: "مواصلة مقاومة الفقر في الكاميرون بفعالية بما يؤدى، على نحو ملحوظ ومستدام، إلى خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر".

١٣- وتقضي الاستراتيجية، من ناحية، بإعادة توجيه جزء أهم من الأموال العامة لصالح الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية بهدف تعزيز قدرات الفقراء على الانخراط في دورات الإنتاج والارتفاع بمستوى معيشتهم، ومن ناحية أخرى، بالالتزام بتنفيذ سلسلة من الأنشطة المحددة لصالح النساء، والمجموعات الضعيفة، والمناطق المحرومة.

١٤- أما المحاور التي سترتكز عليها هذه العمليات، كما تتضح من إعلان استراتيجية الحكومة لمقاومة الفقر، فهي: (أ) *النمو* بإعطاء الأولوية للإنتاج الزراعي، ولا سيما الغذائي، وإنتاج البروتينيات الحيوانية أو السمكية، وللإنتاجية، وفرص العمالة، ولا سيما عن طريق البرامج التي تحتاج إلى كثافة عمالية كبيرة؛ (ب) *الموارد*، بالاستثمار في رأس المال البشري (التغذية، الصحة، المياه الصالحة للشرب، والتعليم)، والبنيات التحتية الاقتصادية الأساسية، وإدارة البيئة؛ (ج) *الأنشطة المحددة* مثل المشروعات المعدة لصالح المرأة، والمجموعات الضعيفة، والمناطق المحرومة.

١٥- يعتبر التخفيف من وطأة الفقر الريفي وتحسين مستوى معيشة سكان الريف من التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة الكاميرونية. ويقتضي بلوغ هذه الأهداف شروطا ثلاثة: (أ) زيادة دخول سكان الريف للنهوض بالاقتصاد النقدي بدلا من المعيشي؛ (ب) النهوض بالبنيات الأساسية الريفية (طرق الوصل الزراعية، شبكات نقل المياه، الأسواق، وما إلى ذلك..) وبظروف معيشة السكان بصفة عامة؛ (ج) إعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم) ووضعها في خدمة السكان من أجل زيادة الإنتاجية، ولا سيما الزراعية، على الأجل القصير (الصحة)، وعلى الأجل الطويل (التعليم).

١٦- وفي إطار الاستراتيجية التعليمية الجديدة المحددة في عام ١٩٩٦، التزمت الحكومة بزيادة الموارد وبإضفاء الصبغة الديموقراطية على التعليم، بإعطاء الأولوية لتعميم التعليم الأساسي. وفي نفس الوقت، بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والسكان، على نحو أكبر، في تمويل المدارس وفي إدارتها.

١٧- من المحتمل أن يساهم تحسن الأمن الغذائي الأسري على نحو ملحوظ في تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية. وبالتالي ستوجه الأنشطة الإنمائية ذات الأولوية المقرر تنفيذها، لخدمة مصالح صغار المزارعين في الجزء الشمالي من البلد. أما الإستراتيجيات التي ستكون لها الأفضلية في التنفيذ فستعود بالفائدة، في المقام الأول، على النساء، حيث أنه وفقا للتقديرات تمثل المرأة ٧٠ في المائة من القوى العاملة في الزراعة المعيشية (الإنتاج، والتجهيز، والتسويق). كما أنه من المقرر تنفيذ بعض العمليات التي تهدف إلى تحسين قدراتهن وإنتاجيتهن (لاسيما في ميادين الزراعة، وتربية المواشي، وتربية الأسماك)، مع الحد من العقبات التي تحول دون انتفاعهن بالتعليم، وبالرعاية الصحية، وبالأرض والائتمان. ولهذا الغرض، اعتمدت مؤخرا الجمعية الوطنية خطة العمل القطرية لإشراك المرأة في التنمية.

١٨- ترمي ، في المقام الأول، أهداف السياسة الزراعية الحكومية للعقد القادم إلى النهوض بالإنتاج الغذائي. فقد يسمح تحقيق هذه الأهداف بتحسين الأمن الغذائي، ولاسيما فيما يتعلق بحجم المواد المتوافرة (كما ونوعا) وبإمكانات حصول الأهالي عليها (ثبات أسعار الاستهلاك، وزيادة الدخول). والواقع أنه نظرا لزيادة عدد السكان، يتعين زيادة الإنتاج الغذائي بنسبة تزيد على ٣٧ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠١٠. ويقضي هذا التحدي بتطبيق سياسة صارمة لتكثيف الزراعات الغذائية. أما المحاور الاستراتيجية الثلاثة التي وقع عليها الاختيار لهذا الغرض فهي: (أ) زيادة إنتاج ودخول

الأراضي المزروعة؛ (ب) تحسين العوامل البيئية والحوافز (التنظيم، والتمويل، وإدارة الموارد العقارية، البنيات الأساسية الريفية)؛ (ج) تحديث الإطار المؤسسي,

سياسة المعونة الغذائية

١٩- لا توجد للكاميرون سياسة للمعونة الغذائية محددة بوضوح. ويجري حاليا وضع تعريف لمثل هذه السياسة بعد إعادة تنشيط مكتب الحبوب. والمعونة الغذائية التي تحصل عليها الكاميرون مقدمة في المقام الأول من **البرنامج**، وتتكون بنسبة ٨٠ في المائة من معونات في شكل مشروعات وتبلغ في المتوسط ٦ ٠٠٠ طن سنويا منذ عام ١٩٧٩.

٢٠- وتمثل المعونة الطارئة ٢٠ في المائة من المعونة الغذائية المقدمة للكاميرون. وهذه النوع من المعونات يقدم إلى ضحايا موجات الجفاف المحلية وغزوات الجراد التي أثرت بشكل خطير على بعض المقاطعات في محافظات الشمال وأقصى الشمال. وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة من **البرنامج** في هذه المناسبات، تولت بعض الجهات المانحة الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي وإيطاليا، بالإضافة إلى الحكومة، توزيع الأغذية. كما انتفع في الثمانينات، العديد من اللاجئين القادمين من تشاد ومن غينيا الاستوائية من كميات ضخمة من المعونات الغذائية الطارئة المتبرع بها.

تقييم النتائج التي حققها البرنامج حتى الآن

٢١- تم في شهر أبريل/نيسان عام ١٩٦٨ توقيع اتفاق أساسي في شأن المعونة المقدمة من **البرنامج** إلى الكاميرون. وقدم **البرنامج** إلى الكاميرون منذ عام ١٩٧١، معونة تقدر بنحو ٦٣ مليون دولار منها حوالي ٥٠ مليون دولار للمشروعات الإنمائية و ١٣ مليون دولار للعمليات الطارئة. أما قيمة المشروع الجاري حاليا فتبلغ ٩,٩ مليون دولار.

المشروعات الإنمائية

٢٢- خلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩٢، ساند **البرنامج**، من خلال مشروعات متعددة الأهداف، بعض العمليات المتفرقة التي تشمل إعادة توطين المهاجرين، وبرامج لإحياء الغطاء الحراجي، وبرامج لتوصيل المياه إلى القرى، والتدريب الزراعي الفني، والمقاصف المدرسية، والمراكز الاجتماعية، ودور الحضانة وملاجئ الأيتام، ومراكز حماية الأمهات والأطفال، وتنمية مزارع الأرز وتكوين مخزون احتياطي للحبوب. ولم يسمح تعدد وتنوع الأنشطة المنجزة وكذلك اتساع مناطق العمليات بقياس تأثير المشروعات على المستفيدين. كما أن هذا النوع من النهج لم يساعد لا على الاختيار الدقيق للمستفيدين ولا على الإدارة السليمة للمواد.

٢٣- واعتبارا من عام ١٩٩٢، وعلى إثر تنفيذ مشروعي الكاميرون ٤٠٧٧ "دعم خطة العمل الحراجية الاستوائية"، والكاميرون ٤٣٨٧" التغذية المدرسية دعما لمشروع البعد الاجتماعي للتصحيح الهيكلي"، تخلى **البرنامج** عن المشروعات متعددة الأهداف للتحول إلى مشروعات أكثر تحديدا.

٢٤- وكان المشروع الكاميرون ٤٠٧٧ يشمل الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ بهدف مساندة جهود الحكومة الرامية إلى تنمية القطاع الحراجي. وكانت المعونة الغذائية تقدم إلى الأجراء المعينين للأعمال الحكومية ولعمليات

الجرد، استكمالا لأجورهم. ونظرا لأن الأجور لم تكن تدفع لهم بصفة منتظمة، فقد كانت معونة **البرنامج** بمثابة مساعدة غذائية تكميلية تمثل حافزا لهم وتضمن استمرارية الأعمال.

٢٥- أما المشروع الكاميرون ٤٣٨٧ فكان يشمل الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ ويهدف إلى المساهمة في تنفيذ أهداف الحكومة في القطاع التعليمي. وخلال فترة تنفيذ المشروع، انتفع نحو ٠٥٧ ٢٨ تلميذا من المدارس الابتدائية والثانوية بالوجبات المعدة في المطابخ والموزعة على المدارس الداخلية والمقاصف المدرسية في مختلف المحافظات.

٢٦- وكان المشروعان موضوع دراسة فنية أجرتها في عام ١٩٩٦ بعثة مشتركة بين **البرنامج ومنظمة اليونسكو**، اتضح منها أنه على عكس بيان رسالة **البرنامج**، لم تكن المعونات المقدمة في إطار المشروعين مركزة على أشد المناطق والفئات السكانية تأثرا بالفقر والجوع. كما افتقر المشروعان إلى أعمال المتابعة والرصد الداخلي وإلى المساعدة المالية والفنية اللازمة لاستكمال المعونة الغذائية. وكانت هذه الأخيرة بمثابة دعم للميزانية الحكومية. وأوصت البعثة الفنية بإيقاف المشروع الكاميرون ٤٠٧٧ وإعادة تركيز أنشطة المشروع الكاميرون ٤٣٨٧ على المناطق الريفية في المحافظات الشمالية وقصر الدعم على المدارس الأولية.

العمليات الطارئة

٢٧- قدم **البرنامج** طوال العشر سنوات الماضية، معونات غذائية طارئة إلى الأهالي من ضحايا موجات الجفاف، وغزوات الجراد، والطيور الآكلة للحبوب، والفيلة وسواها في محافظات الشمال وأقصى الشمال. وتم تنفيذ هذا النوع من العمليات في أعوام ١٩٩١، و١٩٩٨، و١٩٩٩. كما قدم **البرنامج** مؤخرا، فيما بين شهري يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٨، في إطار العملية الطارئة ٦٠٠٧، حوالي ٠٠٠ ٦ طن من الحبوب إلى ٠٠٠ ٢١٠ شخص تأثروا من غزوات الجراد الأحمر ومن الجفاف في محافظة أقصى الشمال. واستكمل الاتحاد الأوروبي معونة **البرنامج** بتقديم ٥٠٠ ٢ طن من الحبوب بالإضافة إلى ٠٠٠ ٣ طن مقدمة من الحكومة. واعتمدت في فبراير/شباط عملية طارئة ثانية (عملية طارئة ٦٠٨٤) لصالح السكان من ضحايا الكوارث الطبيعية في محافظات الشمال وأقصى الشمال. ومن الكمية التي كان من المقرر توزيعها تنفيذا لهذه العملية ومقدارها ٤٢٩ ٩ طنا من الحبوب على ٢٩٠ ٩٤ أسرة، فيما بين شهري مارس/آذار وأغسطس/آب ١٩٩٩، لم يتم حشد وتوزيع سوى ٦٥١ ٢ طنا فيما بين شهري مايو/أيار ويوليو/تموز ١٩٩٩، أي بنسبة بلغت ٢٨ في المائة من الهدف المحدد. ولجأ **البرنامج** إلى خدمات المنظمات غير الحكومية الدولية (الجمعية الهولندية للتطوع، والوكالة الأمريكية للغوث الدولي) لتوزيع المواد الغذائية التي سلمت مباشرة إلى المستفيدين. وكان وكلاء وزارة الزراعة هم الذين أعدوا قوائم المستفيدين بمساعدة سلطات المقاطعات المعنية.

٢٨- ساعدت المعونات الغذائية الطارئة، على نحو شامل، عند وصولها في الوقت المناسب، على الإبقاء على حد أدنى من الأمن الغذائي، كما ساهمت بصورة مؤقتة، في تثبيت الأسعار على أسواق القرى في المناطق المتأثرة. إلا أن تنفيذ العمليات الطارئة، أيا كانت أهميتها للمحافظة على حياة الأهالي، كثيرا ما كانت لها آثار مثيرة للاضطراب جرى تحليلها بواسطة مختلف الجهات المشاركة في تنمية أقصى الشمال. وهكذا اعتبر حجم المعونة، بصفة عامة، غير كاف

لتلبية جميع احتياجات منطقة تشكو من العجز، فضلا عن أن اختيار المستفيدين كثيرا ما أثار الحزازات بين السكان. ومن الأخطار الأخرى المحتملة إمكانية تحول المعونة الغذائية إلى معونة هيكلية على حساب التعبئة المخصصة للتنمية.

المشروع الجاري

٢٩- يشمل المشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول) "المعونة الغذائية للمدارس الابتدائية في محافظات أدمـوا، ومحافظات الشمال، وأقصى الشمال والشرق"، الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢. وقد أجاز **المجلس التنفيذي** المشروع في شهر مايو/أيار عام ١٩٩٨ وأصبح تنفيذيا عند بدء السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩. وخلال هذه السنة، لم يوزع على المدارس المعانة من **البرنامج** من كمية المواد الغذائية المنصوص عليها في خطة العمليات ومقدارها ٤ ٣٠٧ أطنان، سوى ٣ ٣٢٠ طنا، أي ما يوازي ٧٧ في المائة من الخطة التنفيذية. وقد تم تخصيص نحو ١ ٢٤٦ طنا للمقاصف المدرسية وحوالي ٢ ٠٧٥ طنا في شكل وجبات جافة. وفي نهاية سنة التنفيذ الأولي، أجري تقييم داخلي خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب عام ١٩٩٩، على أساس البيانات المستخلصة من عينة مكونة من ٥٩ مدرسة مستفيدة من معونة **البرنامج**.

٣٠- وأبرزت نتائج هذا التقييم الجوانب الإيجابية التالية: (أ) زيادة كبيرة في أعداد التلاميذ؛ (ب) زيادة نسب التردد التي تتراوح بين ٧٠ و٩٨ في المائة في غالبية المدارس التي يشملها المشروع، ولا سيما بالنسبة للفتيات؛ (ج) مساهمة طيبة من جانب المجتمعات المحلية في إدارة المقاصف؛ (د) تزايد أعداد الفتيات المقيدات نتيجة لتوزيع الحصص الجافة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، يتضح "أن توزيع الحصة الجافة يهدف إلى إعادة تقويم وضع الفتيات. وكان من نتائج ذلك أن تشجعت العديد من الأسر على قيد بناتها في المدارس، كما أن توزيع الحصص الجافة تبعه بشكل منتظم قيد أعداد جديدة منهن في المدارس".

٣١- إلا أن المشروع اصطدم أثناء تنفيذه بعدد من الصعوبات التي ترجع إلى الضعف الذي شاب تسيير أعمال النقل والإمداد ما ترتب عليه تعثر الإمدادات وتوزيع المواد الغذائية، وبالتالي التأخر في افتتاح المقاصف المدرسية وعدم انتظام تشغيلها، بالإضافة إلى نفاذ المخزون، وتوزيع حصة مضاعفة على الفتيات. ومن ناحية أخرى، خصصت بعض الحصص الجافة للفصول الصغيرة في المدارس الابتدائية، في حين أن المشروع ينص على تخصيص هذه الحصص للفصلين الأخيرين من المرحلة الابتدائية.

٣٢- كما أشارت بعثة التقييم إلى بعض الأعمال غير المستحسنة والتي أكدها أيضا بعض مديري المدارس، ومنها على وجه الخصوص ظاهرة انتقال تلاميذ المدارس غير المعانة إلى المدارس المنتفعة بمعونة **البرنامج**. وقد ترتب على ذلك زيادة الضغط الواقع على المدارس المعانة وزيادة الطلب على المواد الغذائية. ولا شك أن مثل هذه الظواهر تزيد من صعوبة تسيير المشروع وتقييمه (أعداد التلاميذ، الكميات المطلوب توريدها، وما إلى ذلك..) كما أنها قد تتسبب في منازعات بين مختلف المجتمعات المحلية. ومن جهة أخرى، افتقر نظام المتابعة والرصد إلى الإمكانيات المقررة لهذا الغرض في المشروع (التجهيزات، الموظفون، الموارد المالية..). ومما لا شك فيه أن إضافة عدد أكبر من المدارس إلى المشروع الذي ينتفع بمعونة **البرنامج**، وفقا للشروط الواردة في الفقرة ٣٧ التي جاءت فيما بعد، سيضع حدا إلى انتقال التلاميذ من مدرسة إلى أخرى.

٣٣- يجوز القول بأن المشروع بدأ بداية طيبة إلا أنه ما زال هشا في بعض جوانبه بسبب العوامل التالية: عدم كفاية التحكم في الأعداد المتدفقة من التلاميذ، وعدم انتظام الإمدادات المقدمة إلى المدارس، والافتقار إلى وسائل النقل

والإمداد وإلى الموارد المالية اللازمة لضمان متابعة أفضل لأنشطة المشروع. ومما لا شك فيه أن إعادة النظر في توزيع المسؤوليات والمهام بين مختلف الهياكل المختصة بقيادة المشروع (الوحدة المركزية للتنسيق ووحدات التنسيق الإقليمية) سيؤدى إلى تحسين الأداء.

توجهات معونة البرنامج في المستقبل

٣٤- ستتركز في المقام الأول المعونة المقدمة من **البرنامج** إلى الكاميرون مستقبلا، على أكثر المناطق الريفية فقرا وأشدها معاناة من انعدام الأمن الغذائي. كما أن أنشطة التعليم الأساسي ستخصص لمحافظات الشرق، وأدموا، والشمال، وأقصى الشمال التي تعانى كلها من انتشار ظاهرة الانقطاع عن التردد إلى المدارس ومن مؤشرات الفقر المرتفعة للغاية. وستتركز الأنشطة المرتبطة بالأمن الغذائي في المناطق الريفية ذات العجز الغذائي الواقعة في محافظات الشمال وأقصى الشمال. وستشمل هذه الأنشطة ثلاثة من الميادين الخمسة التي اعتبرها **البرنامج** ذات أولوية كما وردت في الوثيقة WFP/EB.A/99/4-A وعنوانها "تحفيز التنمية":

تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم ؛

تمكين الأسر الفقيرة من إقامة الأصول والمحافظة عليها؛

تمكين الأسر الفقيرة التي تعتمد لأنتها الغذائي على الموارد الطبيعية المتدهورة من إيجاد سبل أخرى للعيش أكثر استدامة.

وتتفق هذه الأنشطة تماما مع الاستراتيجيات الحكومية للأمن الغذائي ولمكافحة الفقر.

٣٥- وفقا لبيان رسالة **البرنامج**، تتكون المجموعات التي سيقع عليها الاختيار من الفئات التي تعانى من الفقر ومن الفقر المدقع التي يتهددها انعدام الأمن الغذائي. وسينتفع الأطفال (الفتيات والصبيان) في المناطق المحرومة ذات الأوضاع الغذائية الهشة من الأنشطة المخصصة لدعم التعليم الأساسي. كما سينتفع صغار المزارعين، ولا سيما النساء، في المناطق الريفية الواقعة في الجزء الشمالي، من الأنشطة المخصصة للأمن الغذائي. وستكون الفتيات المستفيدات المتميزات من مشروع دعم التعليم الأساسي. أما النساء اللواتي يمثلن ٧٠ في المائة من اليد العاملة في الزراعة المعيشية، فيعتبرن أولى المنتفعات من الأنشطة المخصصة للأمن الغذائي.

اختيار مناطق التدخل الرئيسية

التعليم الأساسي

٣٦- سيحاول **البرنامج**، على ضوء الموارد المتوافرة، خلال الدورة القادمة، تلبية الطلبات المتزايدة على التعليم، على أساس من الأولوية، في المحافظات التي وقع عليها الاختيار للمشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول) (محافظات الشمال، وأقصى الشمال، وأدموا، والشرق). وستساهم عمليات **البرنامج** في مجال التعليم، في الأجل البعيد، في تحسين وتعميم التعليم الأساسي للجميع، وفي التغلب على عدم التوازن الجغرافي وعلى عدم المساواة بين الجنسين عن طريق

إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المدارس وتيسير إعادة التوازن لصالح أكثر السكان فقرا في البلد وأقلها انتفاعا بالتعليم. وستكون الأهداف الفورية لمعونة **البرنامج** هي:

(أ) المساهمة في تحسين معدلات التردد المنتظم لأطفال المناطق المحرومة ذات الأوضاع الغذائية الهشة إلى المدارس الابتدائية؛

(ب) المساهمة في زيادة قدرة التلاميذ على الاستيعاب بتزويدهم بحصة غذائية تكميلية متوازنة.

(ج) المساهمة في زيادة عدد الفتيات ما بين سن ٦ إلى ١٤ عاما المقيدات في المدارس وفي مواظبتهن على التردد في المحافظات التي اختارها المشروع.

وسيتيح تدخل **البرنامج:** (١) تقديم وجبة يومية إلى جميع التلاميذ (الفتيات والصبيان)، في المدارس التي وقع عليها الاختيار؛ و(٢) توفير حصة خاصة من الحصص الغذائية الجافة إلى الأسر التي تبقى على بناتها في المدارس خلال الثلاث سنوات الأخيرة من المرحلة الابتدائية.

٣٧- ستخصص معونة **البرنامج** للمدارس الواقعة غي المناطق الريفية التي تقل فيها معدلات التردد إلى المدارس عن ٣٠ في المائة والتي تمثل الفتيات فيها أقل من ٤٠ في المائة من إجمالي عدد التلاميذ. وبغية تجنب ظاهرة انتقال التلاميذ من المدارس غير المعانة إلى المدارس المعانة، سيتم توسيع إطار هذا النشاط ليشمل باقي المدارس المستوفية لمعايير الاختيار في نفس هذه المناطق. وسيوجه الدعم المخصص لانتظام الفتيات في المدارس إلى الفتيات من تلامذة الثلاث سنوات الأخيرة من المرحلة الابتدائية (الفصل الثاني الابتدائي، والفصل المتوسط الأول والفصل الثاني) بغية التأكد من إبقاء الفتيات في المدارس حتى نهاية المرحلة الابتدائية. والهدف المنشود هو الوصول بنسبة قيد الفتيات في المدارس إلى أكثر من ٥٠ في المائة في المتوسط في مختلف المجتمعات المحلية المستفيدة. وسيخصص ما بين ٧٠ و٨٠ في المائة من مساهمة **البرنامج** للنهوض مباشرة أو بطريق غير مباشر بتعليم الفتيات, وبفضل أعمال تعميق الوعي، والإعلام، والتدريب ستشرك النساء على نحو أعمق في إدارة المقاصف والمواد الغذائية.

الأمن الغذائي

٣٨- أبرزت العمليات الطارئة الأخيرة المنفذة في أقصى الشمال وفي الشمال الحاجة إلى تنفيذ أنشطة إنمائية لمواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي الحادة. وسيساند **البرنامج** بفضل المعونة الغذائية، العمليات التي تسمح بتأمين الإنتاج الغذائي (تنظيم شبكات المياه المخصصة للزراعية، الطرق المستخدمة في النقل، عمليات صيانة المياه والتربة) وبمقاومة العجز الناجم عن المضاربة على الحبوب في هذه المحافظات (مخازن الغلال في القرى).

تخزين المواد الغذائية في القرى

٣٩- لا تعتبر فكرة إنشاء مخازن للغلال في القرى لمواجهة العجز الناجم عن المضاربات فكرة جديدة حيث يقضي تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الكاميرون بوضع "مشروع لتكوين مخزونات للأمن الغذائي في الجزء الشمالي من البلد المعرض للكوارث الطبيعية المنتظمة عن طريق بناء مخازن للغلال في القرى علما بأن الهدف هو بناء ١ ٢٠٠ مخزن تتراوح قدراتها الاستيعابية بين ٢٠ و ٤٠ طنا".

٤٠- ودلت التجارب التي أجريت في المنطقة على إمكانية نجاح التخزين في القرى إلا أنه لم يشمل حتى الآن سوى عدد قليل للغاية من المنتجين. وهو غير متاح لأشد الفلاحين فقرا الذين يضطرون إلى بيع إنتاجهم بعد الحصاد مباشرة.

٤١- وسوف يستكمل **البرنامج** المخزونات التي يكونها أشد الفلاحين فقرا بكميات من الحبوب المشتراة من مخازن المجتمعات المحلية إلى أن يتحقق تدريجيا الاستقلال الذاتي الذي سيتبلور في شكل صندوق متجدد. ويعتبر مكتب الحبوب مرفقا ملائما تماما يتم في إطاره تنسيق أنشطة مختلف المشاركين في التخزين على مستوى القرى. وستدعم معونة **البرنامج** المساعدة الفنية (التي تتمثل أساسا في التدريب على التنظيم وعلى إدارة مخازن الغلال في القرى) المقدمة من بعض الجهات الفاعلة التي اكتسبت خبرة طيبة في هذه المجال (مثل التنمية الفلاحية وإدارة الأراضي الزراعية، واللجنة الأسقفية للتنمية).

النهوض بالإنتاج الزراعي

٤٢- واجهت مؤخرا المحافظات التي وقع عليها اختيار **البرنامج** أزمات غذائية بسبب الأمطار المتواترة الحدوث وهجمات الكائنات المفترسة للمحاصيل والتي لم تعد الهيئات الحكومية قادرة على مقاومتها. كما نتجت هذه الأزمات أيضا من تدنى خصوبة التربة (التخلي تدريجيا عن استراحة الأرض) في مساحات صغيرة (تقل عن هكتارين في المتوسط) والتي زادت من حدتها الزيادة السكانية الهامة (بعض أجزاء محافظة الشمال تضاعف فيها عدد السكان خلال ١٠ سنوات تحت تأثير الهجرة والنمو الطبيعي).

٤٣- وعلى هذه المحافظات أن تزيد من الإنتاج الغذائي وأن تؤمنه عن طريق تنظيم شبكات المياه المخصصة للزراعة، والنهوض بالأعمال التي تهدف إلى كسر عزلة القرى عن طريق تحسين الطرق الزراعية المستخدمة للنقل وتنفيذ أعمال صيانة المياه والتربة. ويجوز تشجيع هذه الأعمال في المجتمعات المحرومة بواسطة مشروعات الغذاء مقابل العمل.

٤٤- تشمل الأنشطة الرئيسية التي يمكن دعمها بواسطة المعونة الغذائية، تنظيم شبكات المياه المخصصة للزراعة المتكاملة مع إعداد البحيرات على التلال وبناء السدود الصغيرة أو العتبات المقامة من الطوب المجفف أو المبنية (قنوات تحويل المياه) التي تهدف إلى الحد من التآكل الذي تسببه مياه الفيضانات، وفي نفس الوقت، تيسر تسرب المياه إلى الرواسب المتراكمة أعلى المنشاءات. وستنجز هذه الأعمال أثناء موسم الجفاف. ويجوز أيضا **للبرنامج** أن يدعم بناء المنشاءات المخصصة للعبور (مسطحات خشبية أو حجرية)، وإصلاح الطرق.

إمكانات البرمجة المشتركة مع المنظمات الأخرى

٤٥- تبذل الوكالات التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة** في الكاميرون الجهود اللازمة لتنسيق العمليات عن طريق التشاور المنتظم حول مختلف الأنشطة الممولة أو المنفذة بواسطة كل وكالة. وقد بدأت إجراءات إعداد التقدير الموحد للقطر منذ عام ١٩٩٨، وصدرت بالفعل أول وثيقة في هذا الشأن. ومن المقرر أن تشمل الخطة الإطار القادمة **للأمم المتحدة** للمعونة الإنمائية الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، بغية ضرورة مراعاة اتساق دورات البرمجة المختلفة. وتدور المناقشات حاليا من أجل إعداد خطة إطار مرحلية تشمل الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢.

٤٦- سينفذ البرنامج القطري القادم بالاتساق مع البرامج والأنشطة التي تمولها الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية التي سيعزز **البرنامج** معها صلات الشراكة.

٤٧- أما في مجال التعليم في الكاميرون، وبالرغم من أن فرص الشراكة تبدو محدودة نظرا لأن مختلف الجهات الفاعلة لا تركز بالضرورة على نفس المناطق، هناك بعض الفرص المتاحة للتعاون سواء مع وكالات **الأمم المتحدة (منظمة اليونيسيف، ومنظمة اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)** أو مع بعض المنظمات غير الحكومية مثل "الخطة الدولية".

٤٨- فيما يتعلق بتخزين المواد الغذائية في القرى، سيتم التعاون الوثيق مع مكتب الحبوب الذي حصل مؤخرا على الموارد اللازمة بفضل تمويل مقدم من البنك الإسلامي للتنمية. ومن بين المهام المنوطة بمكتب الحبوب: (أ)إنشاء وإدارة مخزون للحبوب يبلغ ١٥ ٠٠٠ طن لمواجهة الأزمات؛ (ب)الترويج للتخزين في المناطق الريفية عن طريق التدريب وتطبيق التكنولوجيات الملائمة للحد من الخسائر بعد الحصاد والحفاظ على الحبوب؛ (ج) بناء وإصلاح الطرق الريفية لمواجهة مشكلات انعزال المناطق المنتجة. أما المساعدة الفنية التي سينتفع بها مكتب الحبوب فسوف تقدمها **منظمة الأغذية والزراعة**.

٤٩- أما في مجال التنمية الزراعية، فمن بين الشركاء المحتملين **منظمة الأغذية والزراعة** من خلال البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي يقتضي مكونه" التحكم في المياه" تنظيم شبكات المياه المخصصة للزراعة في الجزء الشمالي من البلد. وسوف تصبح المرحلة الأولي من هذا المكون تنفيذية ابتداء من عام ٢٠٠٠ بفضل مشروع للتعاون الفني في أقصى الشمال وتمويل مخصص لهذا الغرض مقدم من البنك الأفريقي للتنمية لمنطقة الشمال. وسوف يشرع قريبا البنك الأفريقي للتنمية و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في تنفيذ مشروع عنوانه: " الحد من الفقر والأعمال المنفذة لصالح النساء في محافظة أقصى الشمال". وستتاح **للبرنامج** فرصة التعاون في بعض أنشطته، ومنها، على سبيل المثال، إنشاء جهاز لمتابعة ورصد الفقر، وإصلاح الوصلات الريفية وبناء بعض البنيات الأساسية المجتمعية الصغيرة. ومن جهة أخرى ستقوم الجهات الفاعلة الممثلة في مناطق الشمال والمتخصصة في التنمية الريفية مثل الجمعية الهولندية للتطوع، والتنمية الفلاحية وإدارة الأراضي الزراعية، والوكالة الأمريكية للغوث الدولي، ومنظمة العمل لمكافحة الجوع، والخطة الدولية، باستخدام معونة مقدمة من **البرنامج** لمواصلة أنشطتها خلال الفترة الواقعة بين المواسم الزراعية. ومما زال من الضروري التعرف على نحو أفضل على جوانب الضعف الغذائي وعلى الفقر، ومن المتوقع، في إطار البرنامج القطري القادم، الاشتراك مع منظمة العمل لمكافحة الجوع لرسم خريطة لمواطن الضعف في مناطق الكاميرون الشمالية.

أساليب المعونة المقدمة من البرنامج

٥٠- سيراعي **البرنامج** قدر الإمكان إجراء مشتريات الحبوب محليا وفقا لاحتياجات مختلف الأنشطة وبحسب مناطق العمليات، مع مراعاة العادات الغذائية في الكاميرون. وستتم هذه المشتريات عند توافر المنتجات على الأسواق بأسعار قابلة للمنافسة. ومن المواد المتاح شرائها محليا طحين الذرة، والدخن، والذرة البيضاء. وفي إطار أنشطة الأمن الغذائي، سيتم استكمال مخازن الغلال القروية بكميات من الدخن والذرة البيضاء المشتراة بواسطة **البرنامج** من مكتب الحبوب إذا كانت الشروط مقبولة. وستتيح هذه العمليات المساهمة في تنظيم السوق والترويج للتخزين على مستوى القرى. وستتوقف المشتريات المحلية التي سيتمكن **البرنامج** من إجرائها محليا على مقدار السيولة المالية وعلى الشروط التنافسية على الأسواق، وعلى موضوع الأنشطة المطلوب مساندتها. ومما تجدر الإشارة إليه أنه فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تعتبر المواد الغذائية المقدمة من **البرنامج**، سواء أكانت محلية أو مستوردة، قاصرة على تغذية الأهالي الذين

وقع عليهم الاختيار. وسيعتبر تخزينها في مخازن الغلال القروية عملية تمهيدية بهدف مواجهة الحالات الطارئة التي تستوجب تقديم المعونات الغذائية لأغراض الإغاثة الإنسانية.

٥١- سيتم تحسين طرائق تنفيذ مختلف الأنشطة خلال دورة البرمجة. وفيما يتعلق بأنشطة الأمن الغذائي، سيعزز **البرنامج** قدراته الذاتية على تسيير المشروعات مع اللجوء في نفس الوقت إلى خدمات المنظمات غير الحكومية. ومن جهة أخرى، قد يتيح تعيين متطوع **للأمم المتحدة**، يكون مقره في محافظة أقصى الشمال، تتبع الأنشطة على نحو أفضل. أما في مجال التعليم الأساسي فستكون الوحدة المركزية للتنسيق التي تضم ممثلين لوزارة التعليم، ووزارة الزراعة، ومكتب **البرنامج** القطري، مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة وعن تحديد التوجهات الرئيسية التي ستضطلع وحدات التنسيق الإقليمية بتنفيذها على مستواها. ولهذه الغرض، ستعزز سلطة هذه الوحدات على اتخاذ القرارات فيما يتصل باختيار المدارس المستفيدة وبتنظيم عمليات الإمداد. علاوة على ذلك، ستزود هذه الوحدات بالوسائل التي تحتاجها لمتابعة تنفيذ المشروع.

التبعات التشغيلية

٥٢- يشارك **صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف** في دورة للبرمجة تشمل الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢. وستشمل دورتهما القادمة الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. وقرر **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** تمديد دورته الحالية الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١ لمدة عام لتتسق مع دورة **صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف** القادمة. ورغبة في التنسيق، سيشمل مشروع **البرنامج** القادم الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧. وسيمتد تنفيذ المشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول) لتقديم المساعدة للمقاصف المدرسية حتى عام ٢٠٠٢. وستتواصل أنشطة الأمن الغذائي خلال الفترة من عام ٢٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ في شكل مشروعات.

٥٣- سيسبق صياغة البرنامج القطري القادم تحليل لمواطن الضعف في منطقة تدخل **البرنامج** ورسم خريطة لها. وسيكون المشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول) موضوع دراسة فنية بعد انقضاء سنتين على بدء تنفيذه وقبل صياغة البرنامج القطري الجديد.

٥٤- لا يوجد أي نشاط **للبرنامج** في الوقت الحاضر في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الكاميرون. ولذلك سيكون حجم تدخلات **البرنامج** الموصى بها في المستقبل، في مراحلها الأولية، محدودا. وفي غضون ذلك، سيكون من الملائم تنفيذ مشروع عاجل يصحبه تعيين متطوع **للأمم المتحدة** يضطلع بالمتابعة وبتوجيه وتنظيم العمليات الميدانية. كما يبدو من الأهمية تنفيذ بعض أنشطة الغذاء مقابل العمل قبل صياغة البرنامج القطري بحيث يستند التبوء بالاحتياجات على قدرة على الاستيعاب وجدوى فنية سيق اختبارهما.

الاحتياجات من الموارد

٥٥- تتوقف الموارد التي ستخصص للكاميرون على المستوى الشامل لموارد **البرنامج**. كما أنها ستتوقف على نتائج الدراسة الفنية للمشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول) وعلى أداء الأنشطة الإنمائية في ميدان الأمن الغذائي. إلا أنه بالنظر إلى البرنامج المقترح، يجب أن تصل معونة **البرنامج** إلى ٥٠٠ ٦ طن من المواد الغذائية في المتوسط سنويا (أي نحو ٢,٣ مليون دولار) طوال مدة البرنامج. أما التوزيع المقترح فيقضي بتخصيص ٨٥ في المائة من الموارد لقطاع التعليم الأساسي و١٥ في المائة للأمن الغذائي.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

٥٦- **العقبات المالية.** بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في السنوات الأخيرة، ما زال العجز في الميزانية هاما. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، سيتأثر البرنامج الجديد من ضعف قدرات الحكومة على الاستيعاب. ويعتبر تواتر المشاركة الحكومية شرطا ضروريا لمواصلة أنشطة **البرنامج** في هذا البلد. وفي المقابل، ينبغي أن يتم حشد الموارد الغذائية وغير الغذائية بالمستويات الملائمة وفي المواعيد المحددة لذلك.

٥٧- **الشراكة.** عند إعداد صياغة مخطط الاستراتيجية القطرية، كانت غالبية الشركاء الذين وقع عليهم الاختيار لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي تقتصر إمكانات تدخلها على فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات في الوقت الذي سيمتد فيه البرنامج القطري لسنتين إضافيتين أي حتى عام ٢٠٠٧. ويعتبر تواصل المعونة المالية المناسبة (البنك الإسلامي للتنمية للأمن الغذائي، والبنك الأفريقي للتنمية لمكافحة الفقر والأنشطة المنفذة لصالح المرأة) والمعونة الفنية المتميزة (**منظمة الأغذية والزراعة** وغيرها من الجهات الفاعلة مثل الجمعية الهولندية للتطوع، والوكالة الأمريكية للغوث الدولي، والتنمية الفلاحية وإدارة الأراضي الزراعية، واللجنة الأسقفية للتنمية، ومشروع التنمية في جبال مندره، وما إلى ذلك)، الشرط الذي لا غنى عنه لمواصلة الأنشطة الإنمائية المرتبطة بالأمن الغذائي في محافظات الشمال.

٥٨- **العقبات البيئية.** قد يتطلب الإفراط في استخدام الأراضي، وتدنى خصوبة التربة، والتقلبات المناخية تنفيذ بعض العمليات الطارئة التي ستتم على حساب الأنشطة الإنمائية.

الملحق

مؤشر الفقر بحسب المقاطعة
على أساس المسكن، والأمية، وسوء التغذية